تنمية الإعلام الإذاعى المستقل والمتعدد

Dr. Steve Buckley

ترجمة: أ. د. بسيونى حمادة
وأ. وأمل السيد حمادة

شرف لى أن أشارك فى هذا المؤتمر بالقاهرة فى هذا التوقيت المهم، عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير مباشرة، حيث بهرنى المصريون بدفاعهم عن الحرية والحقوق والعدالة الاجتماعية، وقد زرت أول محطة إذاعية تبث إرسالها عبر الإنترنت منذ ٢٠٠٧م يوم الإثنين الماضى، ووجدتها تقدم تقارير يومية عن الثورة منذ انطلاقها فى ميدان التحرير، والتقيت بمؤسس المحطة أحمد سميح الذى أعرب عن أمله فى بيئة إعلامية تتسم بأعلى درجة من التنوع الإعلامى، ليس فقط عبر الإنترنت، بل من خلال البث الإذاعى والتليفزيونى الفضائى.

وفيما يتعلق بالتعدد أو التنوع الإعلامى لا يجد المرء تصورًا أو خطة إعلامية عالمية فى هذا الشأن، ولكن هناك توافق عالمى حول ما ينبغى أن يكون عليه الإعلام المستقل والتعددى، حيث يقوم هذا التوافق على وجود ضمانات دستورية وقانونية لحماية حرية التعبير وحرية الإعلام، وكيانات تنظيمية مستقلة لمنح وتنظيم الرخص والترددات الإذاعية، ونظام إعلامى يقوم على ثلاثة أشكال: الشكل الأول هو إعادة بناء النظام الإعلامى الحكومى الخاضع للضبط والسيطرة الحكومية إلى نظام الخدمة العامة المؤسس على سياسة تحريرية مستقلة، والشكل الثانى هو الإذاعة التجارية الخاصة ذات الطابع التنافسى الذى يحول دون التركيز فى الملكية والاحتكار الإعلامى، هذا

بالإضافة إلى الإذاعة المجتمعية التى ينشئها المجتمع المدنى، وهو نمط إذاعى غير هادف للربح بخلاف الإعلام التجارى.

هذا النظام الإذاعى الذى يحتوى على الأنماط الثلاثة هو السائد فى دول أوروبا الغربية وفى أمريكا وفى دول آسيا وإفريقيا، وكذلك الهند وأستراليا وأندونسيا، ويحظى هذا النظام التعددى على دعم الأمم المتحدة عبر وثائقها وإعلاناتها المختلفة، وكذلك دعم إعلان حرية التعبير الصادر عن اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وتوصيات المجلس الأوروبى المعنى بسياسات وسائل الإعلام، وإعلان صنعاء الصادر عام ١٩٩٦م، وهو الإعلان العربى الوحيد الخاص بحرية وسائل الإعلام الذى حظى بدعم "اليونسكو".

تجارب دولية فى إصلاح وسائل الإعلام:

لا خلاف على وجود دروس مستفادة من التجارب الناجحة والفاشلة فى التحول الديمقراطى، وربما تكون المقارنة مع دول وسط وشرق أوروبا فيما بعد سقوط سور برلين وانهيار الاتحاد السوفيتى هى الأكثر فائدة لدول المنطقة العربية، ولكن بالتأكيد مثل غيرها من التجارب يمثل التحول الديمقراطى فى هذه المنطقة مزيجًا من الإيجابيات والسلبيات، فالتحول الاقتصادى والاندماج فى سياسة السوق الحر كان الهم الأول للقوى السياسية المسيطرة، ومع هذا الهدف الاقتصادى تأخرت حقوق الإنسان وبناء المجتمع المدنى فى سلم الأولويات، ونتيجة لذلك تحولت وسائل الإعلام (الراديو والتليفزيون) من الدولة إلى القطاع الخاص، وارتبط الإعلام برجال الأعمال وبالاهتمامات الاقتصادية، وهو ما ربطها فى حالات كثيرة بالفساد، فى الوقت نفسه لم يكن سهلاً على العاملين فى وسائل الإعلام التابعة للنظم السياسية القديمة التحول إلى نظم الإعلام الجديد، ومع ذلك لا يعدم المرء بعض النقاط المضيئة فى التحول الإعلامى تجاه الديمقراطية فى هذه المنطقة، مثل التشريعات الإعلامية فى لتوانيا، وإعلام الخدمة العامة فى مونتنجرو، ونظام الإعلام الخاص فى رومانيا، والتليفزيون المجتمعى فى هانجاريا، ولكن من الصعب القول بأن الإعلام فى وسط وشرق أوروبا قد أصبح ديمقراطيًّا.

وتقدم دول إفريقيا الجنوبية والوسطى نماذج وتجارب عدة للتحول الإعلامى،

حيث تتعدد نظم الإعلام من إعلام مجتمعى إلى إعلام خاص، فالكنائس والعمال ومنظمات المجتمع المدنى والمزارعون والاتحادات النسائية والقبائل .. وغيرهم لهم إعلامهم الذى يعبر عنهم، وباستثناء كوبا التى لا تزال فيها الإذاعة مملوكة للدولة لم تعد الإذاعة قوة فى يد الدولة، وقد انتشر الإعلام الخاص فى أرجاء القارة، وعلى الرغم من زوال الديكتاتورية وبروز الديمقراطية فلا يزال الإعلام فى دول مثل البرازيل والأرجنتين تخضع لاحتكار إعلامى من القوى الرأسمالية مثل المجموعات الإعلامية لـ"جلوبو وكلارين"، وهى شركات تعود إلى الحكم العسكرى، وتمثل شيلى نموذجًا متميزًا لتحول الإعلام الذى كان خاضعًا للديكتاتورية العسكرية إلى إعلام الخدمة العامة.

وفى مصر يمكن الاستفادة من دول جنوب إفريقيا، فقد بدأت معظم دول القارة الاستقلال منذ خمسين عامًا مضت إلا أن التحدى الحقيقى لنظم إعلام العهد الاستعمارى بدأ خلال العشرين سنة الماضية، ففى عام ١٩٩٠م لم يكن هناك على الإطلاق قناة تليفزيونية أو محطة إذاعية مستقلة فى القارة الإفريقية، فقد كانت النظم الإعلامية حكرًا على الحكومات ودعمًا للقمع، وفى بعض الأحيان لخدمة أغراض تنموية، إلا أن المشهد الإعلامى عبر العقدين الماضيين تغير كلية، حيث شهدت إفريقيا تنوعًا فى الإعلام الخاص والمجتمعى وانحسارًا للإعلام الحكومى، باستثناء بعض الدول التى لا تزال تحتكر الإعلام الإذاعى، ومن الأمثلة التى بدأت التحول بنجاح نحو الإعلام الديمقراطى نجد مالى وبنين، حيث خطت كلتا الدولتين خطوات مهمة نحو ديمقراطية الإعلام، ففى عام ١٩٩٠م، ومع تبنى التعدد الحزبى فى بنين تم إنشاء الهيئة العليا للإذاعة والاتصالات كجزء من التعديلات الدستورية التى تضمن حرية التعبير وحرية الإعلام، وهى الهيئة التى شجعت على ظهور العديد من وسائل الإعلام الخاصة والمجتعية، وفى مالى بدأ النشطاء السياسيون معارضتهم للنظام الحاكم وكبت الحريات، ما أدى إلى استخدام العنف وقتل العديد من المدنيين، وعلى أثر ذلك تشكل حلف عسكرى مضاد للمدنيين، ترتب عليه حركة مضادة جمعت المدنيين والسياسيين المهتمين بحرية الإعلام أشرفت على إعداد الدستور وإجراء الانتخابات الدستورية والرئاسية فى مالى، وكان من نتيجة ذلك صدور مرسوم عسكرى سمح بإنشاء ٢٠٠٠م قناة تليفزيونية وإذاعية خاصة عام ١٩٩٢م.

وإذا ما عدنا مرة أخرى إلى نموذج الإعلام ثلاثى الأبعاد ـــ العام والخاص والمجتمعى ـــ نجده يلقى دعمًا كبيرًا من الميثاق الإفريقى للإذاعة، والذى تبناه مؤتمر "ويندوك + ١٠"، والذى جمع بين الحكومة والمجتمع المدنى والإعلاميين لدعم الصحافة والإعلام المستقل والمتنوع فى إفريقيا، وللتحقق من أثر هذا الميثاق على استقلال الإعلام فى خمس دول فى غرب إفريقيا هى: غانا ومالى والنيجر ونيجيريا والسنغال، شرفت بالإشراف على مشروع بحثى مقارن توصلت من خلاله إلى غياب الهيئات المستقلة للإعلام فى الدول الخمس، باستثناء غانا التى تمتعت باستقلال نسبى فى إعلام الخدمة العامة الذى يعانى من مشاكل جمة فى التمويل ورغبة من قِبَل السياسيين للحد من الرسوم، فى الوقت الذى تتزايد فيه حدة التضخم وارتفاع الأسعار، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الإيجابيات ممثلة فى نشوء عدد كبير من القنوات التليفزيونية الخاصة والأهلية، باستثناء نيجيريا التى تحولت ديمقراطيًّا فى ١٩٩٩م، إلا أنها تبنت السياسة الإعلامية نفسها التى تعود إلى العهد العسكرى، ففى ظل دستور ١٩٩٩م احتفظ الرئيس بحق منح الرخص الإذاعية، إلا أن ذلك لم يحل دون منح رخص للإعلام المجتمعى والخاص فى العام الماضى، وربما يكون من المهم بعد هذه الجولة من الخبرات العالمية فى الشرق والغرب أن نتوقف عند بعض الدروس المستفادة على النحو التالى:

ليست هناك تجارب متماثلة، فالتحول الديمقراطى والإعلامى مرتبط بالثقافة والبيئة المحلية، كما أن القانون والسياسات والتشريعات قد لا تكون العامل الحاسم فى التحول الإعلامى، ذلك أن الإستراتيجيات التى لا تتطلب تعديلات قانونية جوهرية قد تكون مدخلاً مناسبًا للتحول الإعلامى الديمقراطى، كما يمثل تتابع خطوات الإصلاح عاملاً مهمًّا فى التحول الإعلامى، ولكن هذا التتابع لا يرتبط فقط بخطوات التحول الرسمية، والتى تبدا بتعديلات أو إصلاحات دستورية يتبعها تشريعات وقوانين يعقبها هيئات وسلطات حاكمة تشرف على إصدار الرخص وما شابه، ولكن هذا التتابع والتحول الديمقراطى قد يرتبط بفراغ قانونى أو إجراءات سياسية، وأخيرًا فإن محاولات الإصلاح الإعلامى لا تنجح فى غياب دعم سياسى ورغبة حقيقية فى التحول الديمقراطى.